

# بارومتر الأعمال

يوليو - سبتمبر 2025

العدد 76



تقييم الأداء للفترة يوليو - سبتمبر 2025  
والتوقعات للفترة أكتوبر - ديسمبر 2025  
من وجهة نظر مجتمع الأعمال

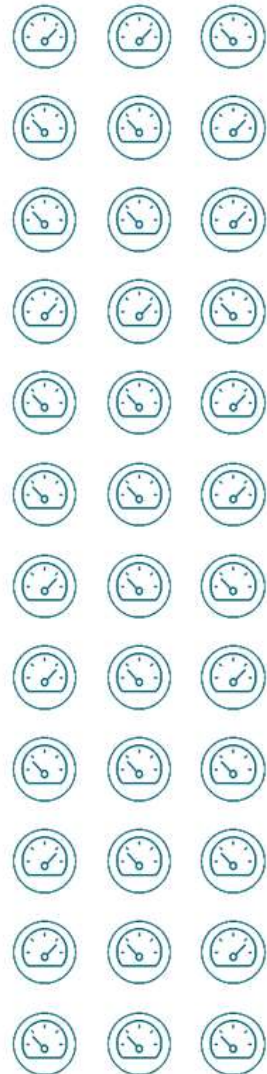
# بارومتر الأعمال

يوليو - سبتمبر 2025

العدد 76

## المحتويات

ملخص تنفيذي.....	2
التقرير التفصيلي.....	6
المنهجية.....	6
مؤشر بارومتر الأعمال.....	12
أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي.....	12
ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة.....	17
ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية.....	24
ملحق الجداول.....	28



## ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييماً دورياً يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديداً: الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (يوليو - سبتمبر 2025)، وتوقعاته للربع (أكتوبر - ديسمبر 2025) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (أبريل - يونيو 2025) والربع المناظر (يوليو - سبتمبر 2024). وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر 2025).



### تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

- تحسن مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة ومقارنة بالربع السابق وارتفاع مؤشر التوقعات حيال الربع القادم

#### وفقاً للحجم:

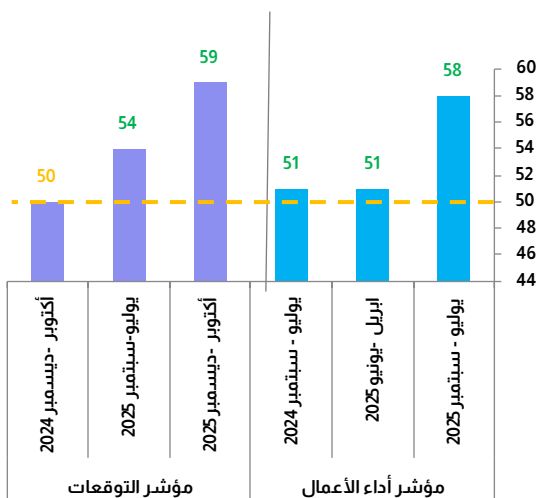
تجاوز مؤشر أداء الأعمال لكافة الشركات بمختلف أحجامها المستوى المحايد

#### وفقاً للقطاع:

تحسن مؤشر أداء الأعمال لكافة القطاعات خلال الربع الحالي ومقارنة بالسابق؛ حيث حقق قطاع السياحة أفضل أداء، بينما جاء قطاع التشييد والبناء أقل القطاعات تعافياً خلال الربع محل الدراسة

#### التحديات:

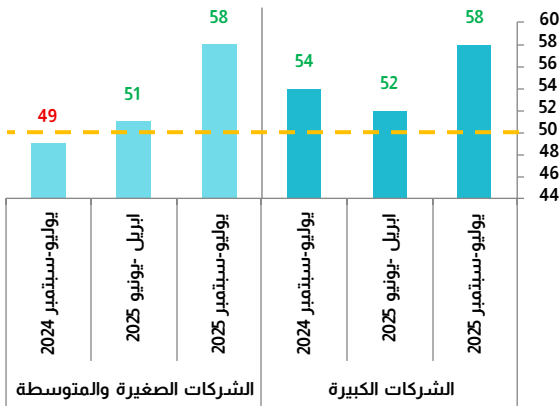
- تفاقمت التحديات الخاصة بصعوبة الحصول على العمالة المؤهلة، لا سيما في قطاع الاتصالات، واستمرار ارتفاع التضخم وتكاليف الطاقة والمياه في تصدر قائمة المعوقات التي واجهت كافة الشركات
- تراجع المعوقات الخاصة بعدم وضوح توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل، وتحسن طفيف في المنظومتين الضريبية والجمركية



استمر مؤشر أداء الأعمال للربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر 2025) في الارتفاع؛ حيث تجاوز المستوى المحايد بـ 8 نقاط بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر بـ 7 نقاط. ويرجع ذلك إلى تعافي مؤشرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية لكافة الشركات، وعلى مستوى كافة القطاعات.

سجل **مؤشر توقعات الأداء** للربع (أكتوبر-ديسمبر 2025) قيمة أعلى من **المستوى المحايد** بمقدار 9 نقاط، وأفضل من الربعين السابق والمناظر مما يعكس توقعات باستمرار تحسن الأداء.

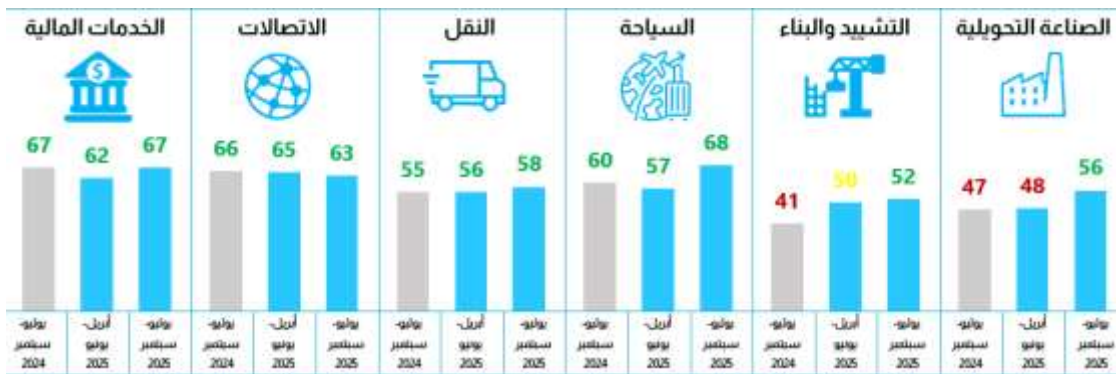
### وفقا للحجم:



تجاوز مؤشرا أداء الأعمال والتوقعات لكافة الشركات المستوى المحاييد بقيم أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويعكس ذلك تحسن الأداء لكافة المؤشرات الفرعية لكافة الشركات.

### وفقا للقطاع:

تحسن مؤشر أداء الأعمال لكافة القطاعات خلال الربع الحالي ومقارنة بالربع السابق، و حقق قطاع السياحة أفضل أداء بينما سجل قطاع التشييد والبناء أدنى أداء بين القطاعات.



سجل قطاع الصناعات التحويلية ارتفاعا عن المستوى المحاييد بـ 6 نقاط بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر؛ ويرجع ذلك إلى تحسن مؤشرات الإنتاج، والتصدير، وزيادة المبيعات المحلية الموسمية لقطاعي الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية، مما يعكس انخفاض الضغوط النقدية بعد استقرار وتوافر العملات الأجنبية، وترتب عليه توافر الخامات واستقرار الأوضاع الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط .

وسجل قطاع السياحة أفضل أداء بين القطاعات، محققا قيم أعلى من المستوى المحاييد بـ 18 نقطة وأفضل من الربعين السابق والمناظر؛ ويُعزى ذلك إلى انتعاش حركة السياحة الوافدة إلى مصر خلال الربع محل الدراسة، وارتفاع معدلات الإشغال في الفنادق والقرى السياحية، وزيادة الإقبال على دجوزات الطيران، فضلا عن ارتفاع السياحة الخارجية بسبب موسم العمرة، و زيادة حركة السياحة الداخلية خلال فصل الصيف ونهاية العام الدراسي، بالإضافة إلى جهود الحكومة في تعزيز التسويق السياحي لمصر في الأسواق العالمية من خلال إطلاق حملات ترويجية ضخمة منها الإعلان عن افتتاح المتحف المصري الجديد.

### التحديات والأولويات من وجهة نظر مجتمع الأعمال:

شهد الربع الحالي تفاقم المعوقات الخاصة بصعوبة الحصول على العمالة المؤهلة، لا سيما في قطاع الاتصالات، بينما تراجعت المعوقات الخاصة بعدم وضوح توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل وتحسن طفيف في المنظومتين الضريبية والجمركية. واستمر ارتفاع التضخم وتكاليف الطاقة والمياه في تصدر قائمة المعوقات التي واجهت كافة الشركات.

ولا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات أكبر مقارنة بالشركات الكبيرة، خاصة فيما يتعلق بالمنظومة الضريبية وصعوبة الحصول على العمالة المؤهلة.

ويواجه قطاع الاتصالات أكبر عدد من التحديات مقارنة بباقي القطاعات، ومن أهمها صعوبة الحصول على العملة المؤهلة، وتحديات المنظومة الضريبية، إلى جانب تحديات التمويل.

### **أهم التطورات الاقتصادية الكلية:**

**عالمياً:** استمرار التعافي الحذر للنمو العالمي بوتيرة أبطأ، ولا تزال المخاطر مرتفعة نتيجة لعدم اليقين بسبب التوترات الجيوسياسية، وتجدد التوترات التجارية، وتقييد الهجرة، والضعف المالي نتيجة الضغوط المالية المتزايدة خاصة بالنسبة للدول منخفضة الدخل.

**محلياً:** تحسن مؤشرات النمو الاقتصادي وانحسار الضغوط التضخمية مدعوماً باستمرار التيسير النقدي وزيادة تدفقات النقد الأجنبي، إلا أنه لا يزال هناك قلق بشأن المخاطر المتعلقة باستمرار المسار الصعودي للدين الخارجي والاعتماد الكبير على الأموال الساخنة.

لمزيد من التفاصيل حول الأوضاع المالية العالمية والإقليمية والمحلية، يرجى الرجوع إلى تقرير المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نظرة على الأسواق المالية، العدد 23 (2025)، <https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2025/11/Financial-Markets-Snapshot-Issue-23.pdf?ver=1764513611>



## نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

### أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

**رئيس مجلس الإدارة:** عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة كل من: غرفة التجارة الأمريكية في مصر، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي، وتشاب للتأمين - مصر؛ مجموعة بروميتيون للإطارات (بيرلي)؛ وكوكا كولا اتش بي سي - مصر؛ والمصرف المتحد

**نائب رئيس مجلس الإدارة:** طارق توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن  
**الأمين العام:** محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة  
**أمين الصندوق:** علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو على للاستشارات القانونية  
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا  
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار  
شريف هشام الخولي، شريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتيس  
علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE  
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو  
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

### الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزرية، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة  
حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

## فريق العمل بالمركز

<https://eces.org.eg/فريق-العمل/>

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث	د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي	د. محمد عبد الحكم - أخصائي اتصالات
راما سعيد - اقتصادي أول	رشا سيف - اقتصادي أول	محمد لهيطة - المدير المالي والإداري
أحمد داوود - اقتصادي	محمد حسني - اقتصادي	ميرال ميشيل - مساعد المدير التنفيذي
ماريان عادل - اقتصادي	سندس سمير - باحث اقتصادي	أمانى مدحت - مساعد بحثي وتنفيذي
آية صالح - باحث اقتصادي	إسراء عادل - باحث اقتصادي	محمد عاطف - مساعد إداري
يوسف نصر - باحث اقتصادي		حسين محمد - مساعد
		طارق عطيه - مساعد
		محمد جمال - مساعد
		وليد إبراهيم - مساعد
		عمرو محمد - مساعد
محمود محمد - باحث اقتصادي	كيرلس عادل - باحث اقتصادي	
أحمد حبشي - محلل بيانات	عبدالرحمن الإسحاقى - محلل بيانات	
أحمد فتحي - باحث ميداني	حسام خاطر - باحث ميداني	
محمد خاطر - باحث ميداني	ياسر سليم - مدير التحرير	
فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى	إبراهيم الإمبابي - مدير تكنولوجيا المعلومات	
وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية		

# التقرير التفصيلي

## المنهجية

استكمالاً لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييماً دورياً ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

### 1. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



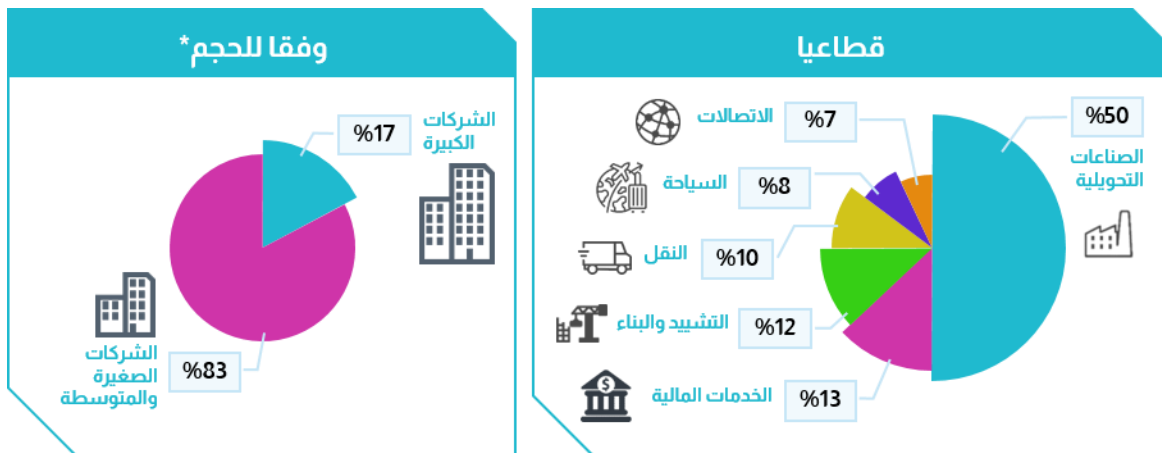
### 3. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



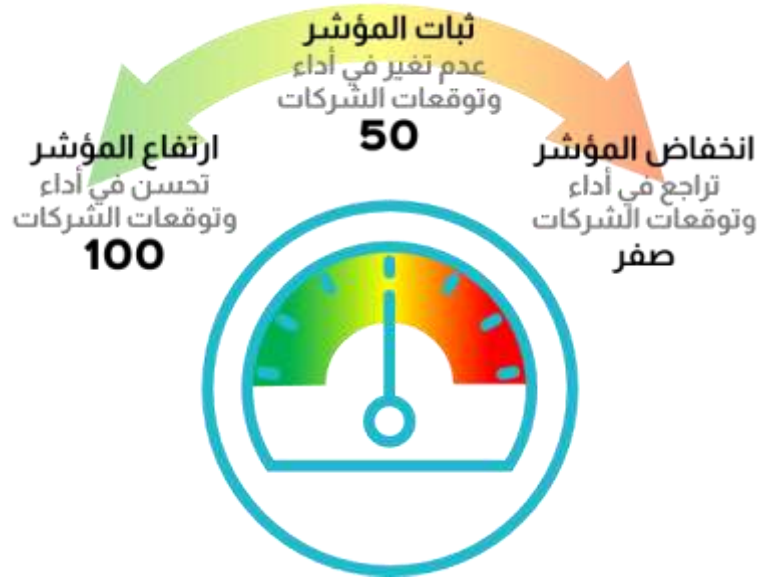
### 2. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج



ويستعرض هذا التقرير تقييماً لأداء شركات العينة خلال الربع (يوليو-سبتمبر 2025) وتوقعاتها للربع (أكتوبر-ديسمبر 2025). يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيراً، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية. وقد تم بناء بارومتر الأعمال استناداً إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيمة أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث / هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

#### فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

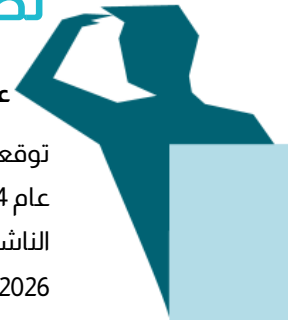
تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق / الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات / الأولويات لتتراوح ما بين صفر و 1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات / الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات / الأولويات تنازليا حسب شدتهم فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.



# نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



**عالمياً: استمرار تعافي النمو العالمي وإن كان بوتيرة أبطأ مع استمرار المخاطر وعدم اليقين**

توقعات باستمرار التعافي البطيء للاقتصاد العالمي عند معدل نمو في حدود 3.2% بنهاية عام 2025 مقارنة بـ 3.3% في عام 2024، وذلك نتيجة تباطؤ نمو الاقتصادات المتقدمة ليبلغ 1.5% بنهاية عام 2025 واستقرار نمو اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية عند 4.0%. ومن المتوقع أن ينمو حجم التجارة العالمية بمعدل 2.9% في المتوسط خلال الفترة 2025-2026، وهو معدل أبطأ من معدل النمو البالغ 3.5% في عام 2024، وذلك بسبب استمرار تجزئة التجارة. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم عالمياً إلى 4.2% في عام 2025 و 3.7% في عام 2026 ليعكس تراجع أسعار السلع العالمية والطاقة، وتطبيق سياسات نقدية انكماشية مع توقعات بارتفاع التضخم في الاقتصاد الأمريكي عن المستهدف. ولا تزال المخاطر مرتفعة نتيجة لعدم اليقين بسبب التوترات الجيوسياسية، وتجدد التوترات التجارية، وتقييد الهجرة، والضعف المالي نتيجة الضغوط المالية المتزايدة خاصة للدول منخفضة الدخل.<sup>1</sup>

بلغ مؤشر مديري المشتريات العالمي المركب 52.9 نقطة في أكتوبر 2025 مرتفعاً بمقدار 0.5 نقطة عن قيمته في سبتمبر 2025، وبمقدار 0.6 نقطة عن قيمته في أكتوبر 2024. ويعكس هذا الارتفاع تحسن مؤشري مديري المشتريات للخدمات والصناعات التحويلية؛ وإن كانت الصناعات التحويلية قد شهدت النمو الأكبر. وجاء هذا التحسن على خلفية زيادة الطلب مع انحسار الضغوط التضخمية عالمياً، ولكن حد من التعافي تباطؤ طلبات التصدير الجديدة والسياسات التجارية المقيدة إلى جانب المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي والتي تضعف ثقة المستثمرين في استمرار التعافي الاقتصادي.<sup>2</sup>

وشهدت أسعار السلع الأساسية تحركات متباينة؛ حيث استقرت أسعار النفط الخام عند مستويات مرتفعة، مدعومة باستمرار قيود المعروض والتخزين الاستراتيجي، بينما انخفضت أسعار السلع الزراعية نتيجة لتحسن توقعات الحصاد وانحسار ضغوط العرض في الدول المنتجة الرئيسية.. وواصل الذهب ارتفاعه مدعوماً بالطلب عليه كملاد آمن في ظل التوترات الجيوسياسية وتوقعات التضخم المتصاعدة.<sup>3</sup>

**محلياً: تحسن مؤشرات النمو الاقتصادي وانحسار الضغوط التضخمية مدعوماً باستمرار التيسير النقدي وزيادة تدفقات النقد الأجنبي، إلا أنه لا يزال هناك قلق بشأن المخاطر المتعلقة باستمرار المسار الصعودي للدين الخارجي والاعتماد الكبير على الأموال الساخنة.**

يتضمن الجزء التالي أهم التطورات والبيانات المنشورة لأهم المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري حتى تاريخ نشر هذا التقرير:

## أولاً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

استمر الناتج المحلي الإجمالي في النمو خلال الربع الرابع من العام المالي 2025/2024 (أبريل - يونيو 2025) مسجلاً نحو 5% بما يمثل ضعف معدل النمو خلال الربع المناظر من العام المالي السابق. وجاء هذا النمو مدفوعاً باستمرار انتعاش قطاعات الصناعات التحويلية غير النفطية، والتجارة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وجاء قطاع السياحة الأعلى نمواً خلال الربع الرابع والعام المالي 2025/24 حيث استقبلت مصر أكثر من 17 مليون سائح مع ضخ الكثير من الاستثمارات في البنية التحتية للسياحة، بينما استمر تراجع قطاع الاستخراجات وتأثر نشاط قناة السويس سلباً بالتوترات الجيوسياسية، وإن كانت بوتيرة أقل من الربع السابق.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> International Monetary Fund, World Economic Outlook: October 2025 (Washington, DC: IMF, 2025).

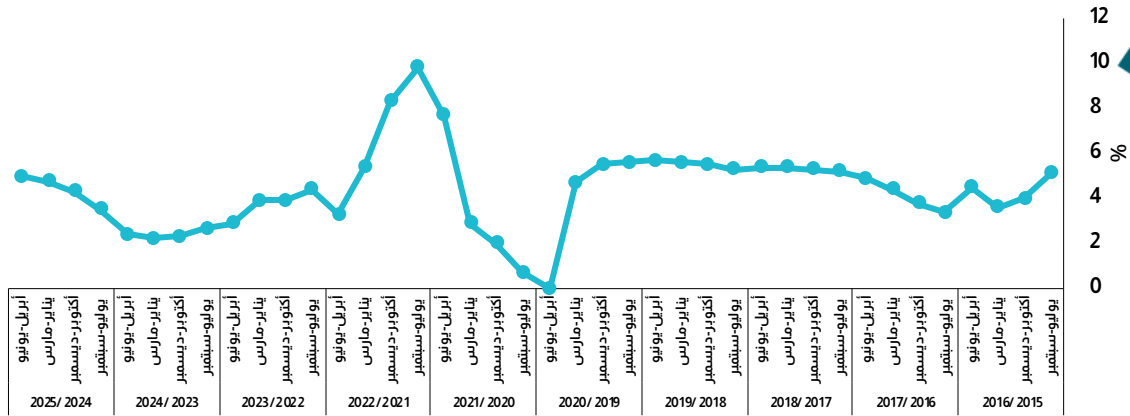
<sup>2</sup> [https://cdn.ihsmarkit.com/www/pdf/6114987\\_6114888\\_0\\_1.pdf](https://cdn.ihsmarkit.com/www/pdf/6114987_6114888_0_1.pdf)

<sup>3</sup> للمزيد حول الأوضاع المالية العالمية والإقليمية والمحلية، يرجى الرجوع إلى تقرير المركز المصري للدراسات الاقتصادية، *نظرة على الأسواق المالية*، العدد 21 (2025).

<sup>4</sup> <https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2025/09/Financial-Markets-Snapshot--Q3-2025.pdf>

[https://mped.gov.eg/adminpanel/sharedFiles/GDP\\_Note\\_Q4\\_FY24-25\\_Arabic\\_version\\_-\\_30\\_Sept\\_430.pdf](https://mped.gov.eg/adminpanel/sharedFiles/GDP_Note_Q4_FY24-25_Arabic_version_-_30_Sept_430.pdf)

الشكل (1): النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2016/2015 - الربع الرابع 2025/2024)

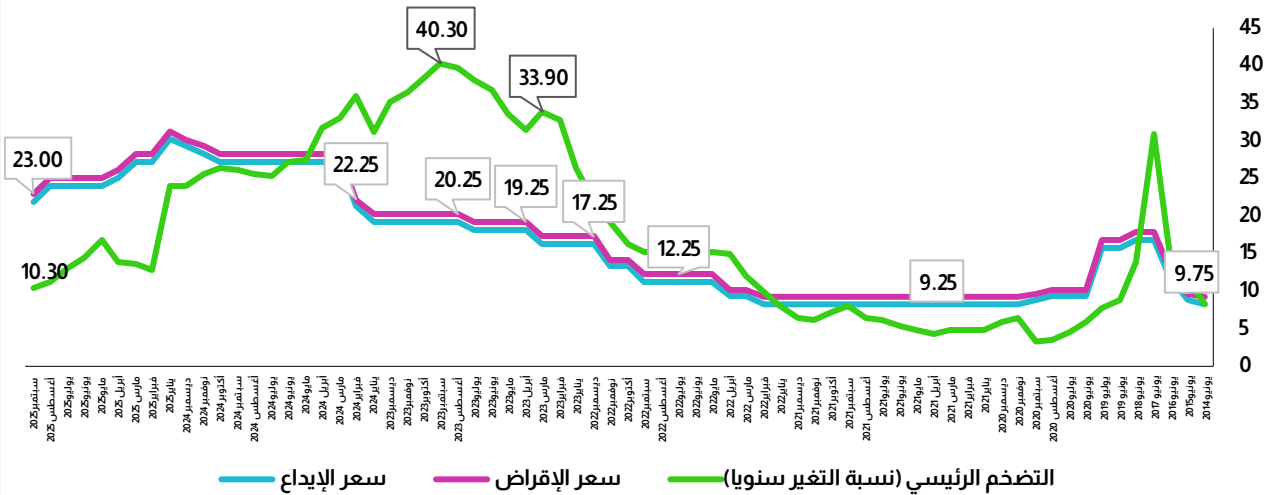


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

## ثانياً: معدل التضخم

ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام في سبتمبر 2025 ليسجل 11.3% مقابل 10.7% في أغسطس الماضي مدفوعاً بارتفاع أسعار الخدمات، وبالأساس زيادة الإيجارات بنسبة 12%.<sup>5</sup> شهد الربع الثالث (يوليو - سبتمبر 2025) تباطؤ كل من معدل التضخم العام والأساسي ليسجلا 12.5% و 11.2% على الترتيب مما يعكس إنحسار الضغوط التضخمية وتلاشي آثار الصدمات.<sup>6</sup> مع استمرار المسار النزولي للتضخم، واصل البنك المركزي خفض أسعار العائد الأساسية بمقدار 100 نقطة أساس في أكتوبر 2025 ليصل سعراً عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية إلى 21% و 22% و 21.5% على الترتيب كما قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك خفض سعر الائتمان والخصم إلى 21.5%.<sup>7</sup> وبذلك يصل إجمالي الخفض خلال عام 2025 إلى نحو 625 نقطة أساس ومع هذا تظل السياسة النقدية انكماشية، حيث لا تزال أسعار الفائدة الحقيقية موجبة.<sup>8</sup>

الشكل (2): التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، و بيان صحفي للجنة السياسة النقدية في 2 أكتوبر 2025؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

[https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/publication/2025/september/in\\_sep\\_2025--ar.pdf](https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/publication/2025/september/in_sep_2025--ar.pdf)

Central Bank of Egypt (CBE), Monetary Policy Report, Q3 2025 (Cairo: CBE, 2025).<sup>6</sup>

<https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2025/10/02/14/43/mpc-press-release-2-october-2025>

CBE, Monetary Policy Report, Q3 2025, 2025.<sup>8</sup>

### ثالثاً: المعاملات الخارجية

حقق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً في حدود 2 مليار دولار خلال العام المالي 2025/2024 مقابل فائض تجاوز 9 مليار دولار خلال العام المالي 2024/2023، مما يعكس تراجع فائض حساب المعاملات الرأسمالية والمالية من 29.9 مليار دولار عام 2024/2023 لنحو 10 مليار دولار خلال العام المالي 2025/2024، بينما تحسن العجز في الحساب الجاري، حيث تراجع من عجز بلغ 20.8 مليار دولار في العام 2024/2023 إلى 15 مليار دولار في العام المالي 2025/2024 وفيما يلي أبرز التغيرات في الحسابين: (البنك المركزي المصري، 2025).<sup>9</sup>

#### المعاملات الجارية:

- زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج مقارنة بالعام الماضي بمعدل 66% لتبلغ 36.5 مليار دولار خلال العام 2025/2024
- ارتفاع الصادرات غير البترولية بنحو 29% لتسجل 34.6 مليار دولار
- ارتفاع الإيرادات السياحية في عام 2025/2024 بمعدل 16.3% لتبلغ 16.7 مليار دولار
- ارتفاع عجز الميزان التجاري البترولي إلى 13.9 مليار دولار مقابل 7.6 مليار دولار خلال العام المالي الماضي
- انخفاض إيرادات قناة السويس بمعدل 45.5% لتبلغ نحو 3.6 مليار دولار خلال العام 2025/2024.

#### المعاملات الرأسمالية والمالية:

- سجل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق بلغ حوالي 12.2 مليار دولار منخفضاً بنحو 73% مقارنة بالعام المالي 2024/2023 والذي كان مدفوعاً باستثمارات رأس الحكمة.
- انخفض صافي الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية بنحو 88% لتبلغ نحو 1.6 مليار دولار في العام المالي 2025/2024.

وعليه، ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية في مصر إلى 49.3 مليار دولار خلال الربع يوليو - سبتمبر 2025 بزيادة قدرها 6% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، مدفوعة بارتفاع حصيلة الصادرات وتحسن أداء قطاع السياحة، بالإضافة إلى زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج والارتفاعات القياسية في أسعار الذهب الذي يعد أحد مكونات الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي.<sup>10</sup>

تحسن تدفقات النقد الأجنبي، واستمرار التراجع العالمي للدولار، وعودة استثمارات المحافظ الاستثمارية بعد التوترات الإقليمية الأخيرة<sup>11</sup> أدى إلى ارتفاع طفيف في قيمة الجنيه المصري بنسبة 3.5% خلال الفترة يوليو - سبتمبر 2025 مقارنة بالربع السابق من العام المالي 2025/2024؛ حيث بلغ سعر الصرف 48.6 خلال الفترة يوليو - سبتمبر 2025 (الشكل 3).

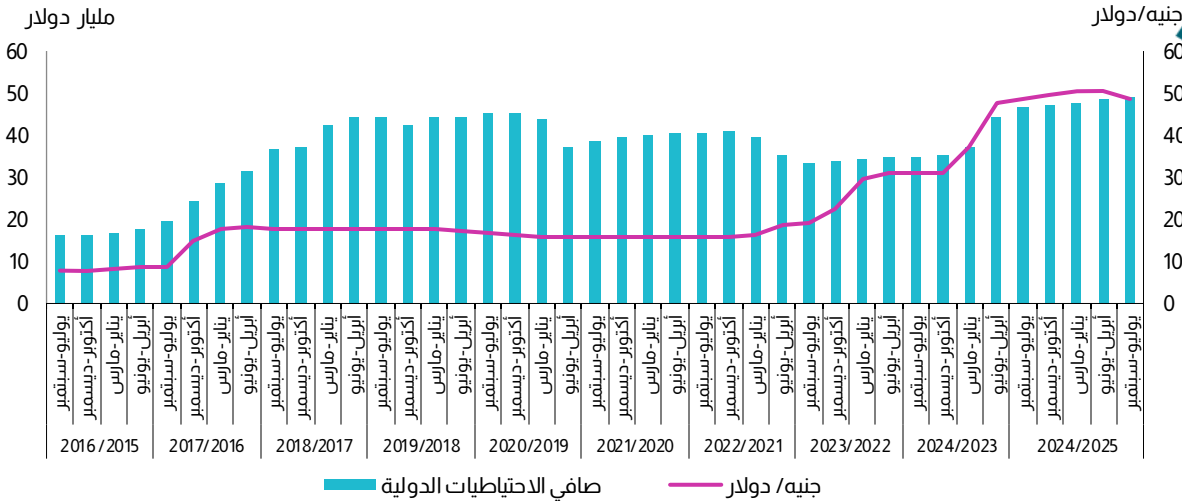
<sup>9</sup> <https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/page-content/rich-text/bop/fy-2024-2025/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9---2024-2025.pdf>

<sup>10</sup> <https://www.cbe.org.eg/en/news-publications/news/2025/10/06/06/31/net-international-reserves-at-the-end-of-september-2025>

<sup>11</sup> للمزيد حول الأوضاع المالية العالمية والإقليمية والمحلية، يرجى الرجوع إلى تقرير المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نظرة على الأسواق المالية، العدد 21 (2025)

<https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2025/09/Financial-Market-s-Snapshot---Q3-2025.pdf>

### الشكل (3): صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أرقام مختلفة؛ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أرقام مختلفة.

#### الدين الخارجي:

ارتفعت قيمة الدين الخارجي لمصر بنحو 6 مليار دولار منذ بداية عام 2025 ليسجل نحو 161.2 مليار دولار في الربع الرابع من العام المالي 2025/2024 ( أبريل - يونيو 2025 ) وهو ما يعد ارتفاعا بنحو 3% عن الربع السابق، ويمثل ارتفاعا بنحو 5.5% عن قيمته خلال نفس الربع المناظر في العام المالي السابق.

واستمر صافي الأصول الأجنبية بالجهاز المصرفي في تحقيق تحسن ملحوظ؛ حيث سجل 17.9 مليار دولار بنهاية شهر أغسطس 2025 وهو ما يعد نموا بنحو 3 مليار دولار عن قيمته في يونيو 2025 وجاء ذلك على خلفية زيادة تحويلات العاملين بالخارج وتزايد استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية.<sup>12</sup>

#### رابعا: المالية العامة

سجل العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو - سبتمبر 2026/2025 نحو 2.5% بما يمثل ارتفاعا بنسبة 19% عن قيمته في نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات بنحو 37.2% لتسجل 644.9 مليار جنيه في يوليو - سبتمبر 2026/2025 مدفوعة بنمو الإيرادات الضريبية بنحو 37%، بينما نمت المصروفات بنحو 39.1% حيث سجلت نحو 1,151.1 مليار جنيه مدفوعة بنمو مدفوعات الفوائد بنسبة 54%، وارتفع الإنفاق على الدعم والمزايا الاجتماعية بنحو 31%.<sup>13</sup>

وفي شهر أكتوبر 2025، رفعت وكالتا ستاندرد آند بورز (S&P Global Ratings) وفيتش (Fitch Ratings) التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل لمصر من "B-" إلى "B" مع نظرة مستقبلية مستقرة مما يعكس ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتحسن المؤشرات الخارجية خاصة الاحتياطيات الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتراجع معدل التضخم.

<sup>12</sup> البنك المركزي المصري، تقرير السياسة النقدية للربع الثالث لعام 2025 (القاهرة: البنك المركزي المصري، أكتوبر 2025).

<sup>13</sup> <https://assets.mof.gov.eg/files/25572ec0-b4bb-11f0-aa7f-15d3964f4add.pdf>

# مؤشر بارومتر الأعمال

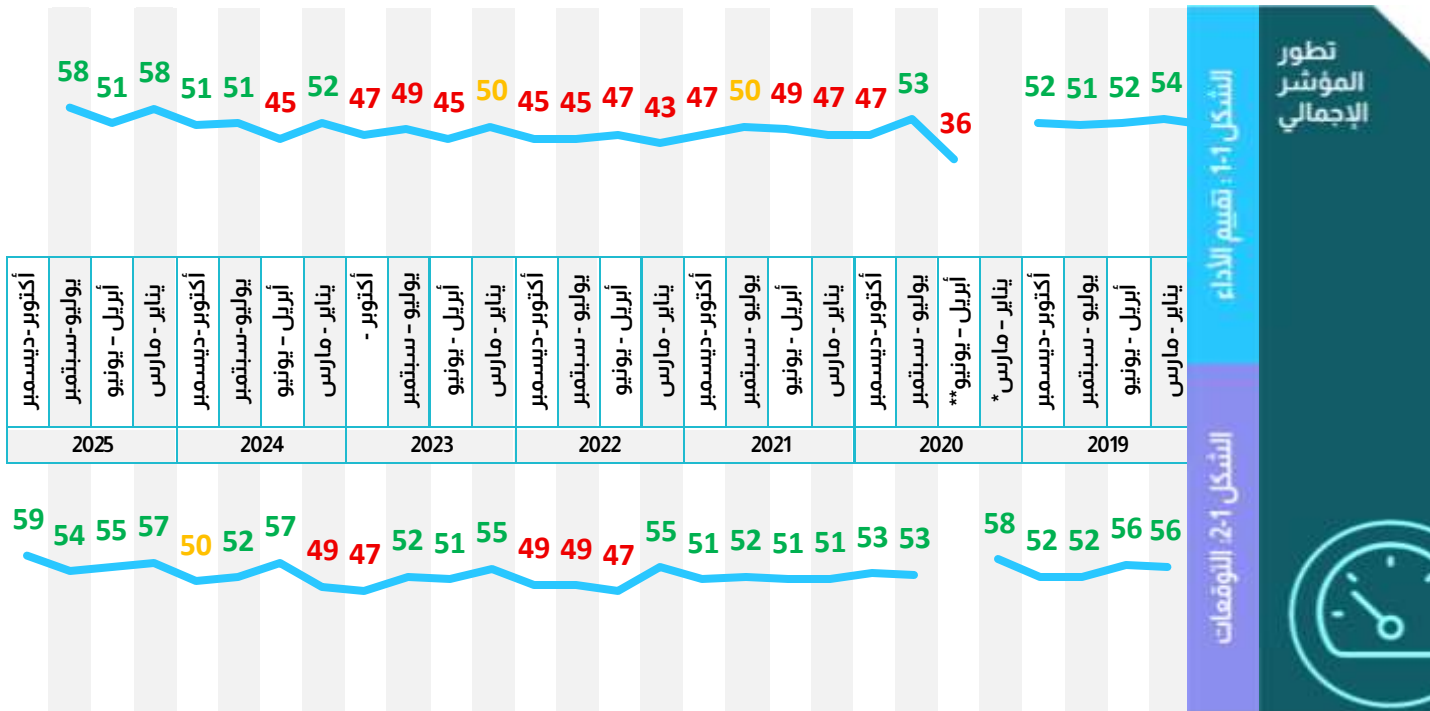
## أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

تحسن مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة ومقارنة بالربع السابق، مع تباين الأداء على مستوى القطاعات

### 1-1 تطور المؤشر الإجمالي

تجاوز مؤشر أداء الأعمال للربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر 2025) **المستوى المحايد** بـ 8 نقاط، بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر بـ 7 نقاط، ويرجع ذلك إلى تعافي مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية لكافة الشركات وعلى مستوى كافة القطاعات؛ حيث سجلت جميعها قيمة أعلى من المستوى المحايد ومن مثيلتها للربع السابق. ويعكس هذا التعافي انخفاض الضغوط النقدية مع توافر العملات الأجنبية واستقرار أسعارها لفترات طويلة، والاستقرار النسبي للأوضاع الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وزيادة الطلب على المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تحسن العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية للتصنيف الائتماني لمصر، وهو ما أدى إلى زيادة الثقة مقارنة بالأوضاع في الربع السابق (الشكل 1-1).

كما سجل مؤشر توقعات الأداء حيال الربع (أكتوبر - ديسمبر 2025) قيمة أعلى من **المستوى المحايد** بمقدار 9 نقاط، وأفضل من الربعين السابق والمناظر، ويعكس ذلك توقعات باستمرار تحسن الأداء لكافة القطاعات ولجميع الشركات خلال الفترة القادمة (الشكل 2-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

\* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

\*\* البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

## 2-1 المؤشر وفقا لأحجام الشركات

تجاوز مؤشرا أداء الأعمال والتوقعات لكافة الشركات المستوى المحايد؛ حيث سجل مؤشر الأداء خلال الربع محل الدراسة قيما أفضل من الربعين السابق و المناظر، مما يعكس تحسن أداء مختلف المؤشرات الفرعية لكافة الشركات (الشكل 3-1).

وبالمثل ارتفع مؤشر التوقعات حيال الربع (أكتوبر-ديسمبر 2025) عن المستوى المحايد لكافة الشركات، وإن لوحظ ارتفاع أكبر في مستوى التفاؤل بين الشركات الكبيرة مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث سجل مؤشر التوقعات للشركات الكبيرة قيما أعلى من المستوى المحايد بـ 11 نقطة، وأفضل من الربعين السابق والمناظر. أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد سجل مؤشر التوقعات قيما أعلى من المستوى المحايد بـ 7 نقاط وإن كان أفضل من الربعين السابق والمناظر كذلك، ويعكس ذلك توقعات باستمرار تعافي مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية، واستغلال الطاقة الإنتاجية لكافة الشركات، واستمرار تعافي مؤشر الصادرات للشركات الكبيرة واستقراره للشركات الصغيرة والمتوسطة (الشكل 4-1).

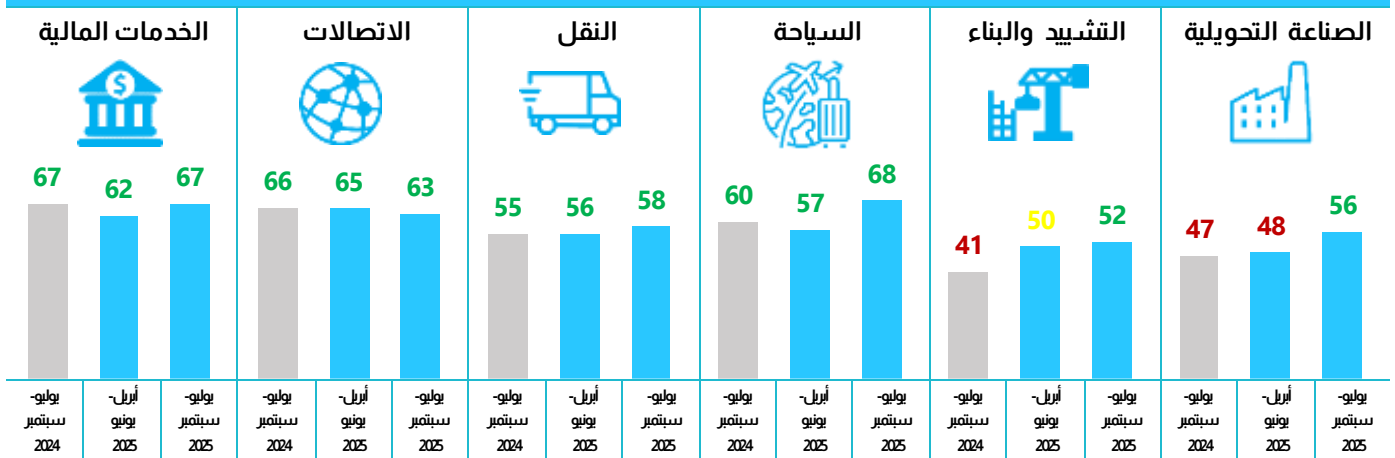
الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للحجم-تقييم الأداء	الشركات الكبيرة
58	يوليو - سبتمبر 2025	58
51	أبريل - يونيو 2025	52
49	يوليو - سبتمبر 2024	54

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 4-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للحجم-التوقعات	الشركات الكبيرة
57	أكتوبر - ديسمبر 2025	61
54	يوليو - سبتمبر 2025	53
49	أكتوبر - ديسمبر 2024	51

المصدر: نتائج الاستبيان.

تحسن مؤشر أداء الأعمال لكافة القطاعات خلال الربع الحالي ومقارنة بالربع السابق، وقطاع السياحة الأفضل أداء (الشكل 5-1).

الشكل 5-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع -تقييم الأداء



المصدر: نتائج الاستبيان.

وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية خلال الربع محل الدراسة وفقا لآراء العينة، ومقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:

- تجاوز قطاع **الصناعات التحويلية المستوى المحاييد** 6 نقاط بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى تحسن مؤشرات الإنتاج، والتصدير، وزيادة المبيعات المحلية الموسمية لقطاعي الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية. ويأتي ذلك انعكاسا لتراجع الضغوط النقدية بعد استقرار وتوافر العملات الأجنبية مما أدى إلى توافر الخامات، ولاستقرار الأوضاع الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

- يعد قطاع **التشييد والبناء** أقل القطاعات تعافيا؛ إذ سجل قيمة أعلى من **المستوى المحاييد** بنقطتين فقط وإن كان أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويُعزى هذا التحسن إلى ارتفاع كافة المؤشرات خلال الربع محل الدراسة، مدفوعا باستمرار الإقبال على الشراء في المنتجات والمدن الجديدة، وبدء تنفيذ مشروعات جديدة في مناطق الواحات والساحل الشمالي. كما ساهمت مشروعات الدولة في البنية التحتية والطرق والمدن الجديدة في تنشيط القطاع بشكل كبير بالإضافة إلى تأثير تفعيل قانون المصالحات الجديد.

- سجل قطاع **السياحة** أفضل أداء بين جميع القطاعات محققا 18 نقطة فوق **المستوى المحاييد** مما يمثل تحسنا ملحوظا مقارنة بالربعين السابق والمناظر، ويعكس حالة انتعاش قوية يشهدها القطاع؛ حيث ارتفعت السياحة الوافدة إلى مصر بشكل واضح مما أدى إلى ارتفاع معدلات الإشغال في الفنادق والقرى السياحية، بالتوازي مع نمو الطلب على حجوزات الطيران، وارتفاع السياحة الخارجية بسبب موسم العمرة، فضلا عن زيادة حركة السياحة الداخلية خلال فصل الصيف ونهاية العام الدراسي والجهود الحكومية في تعزيز التسويق السياحي لمصر في الأسواق العالمية من خلال تكثيف حملات ترويجية ضخمة وعلى رأسها الإعلان عن افتتاح المتحف المصري الجديد.

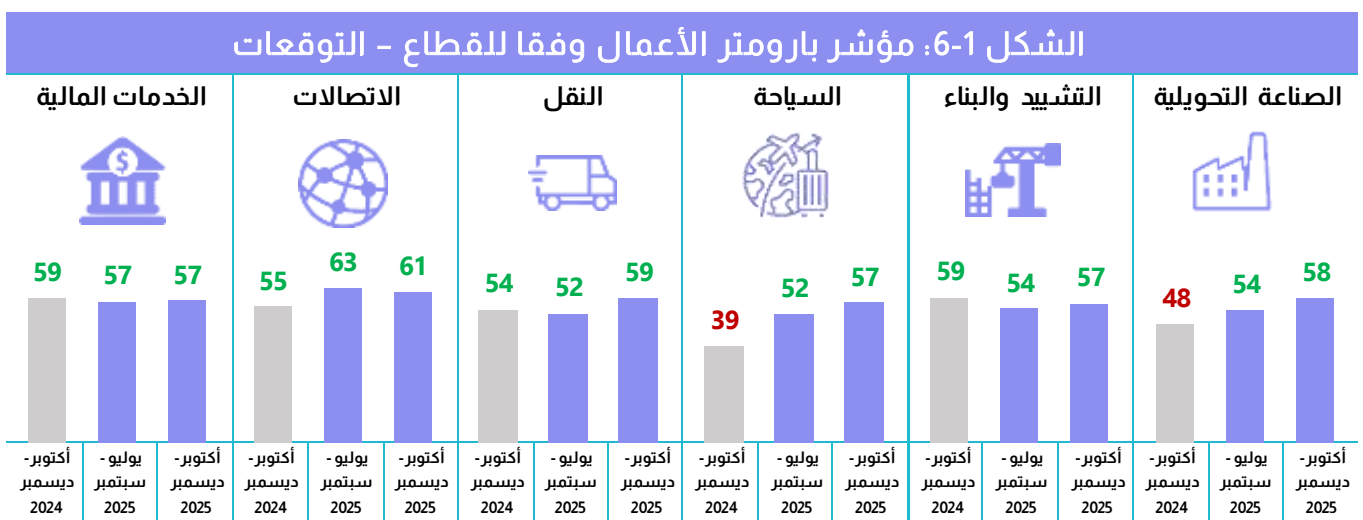
- جاء أداء قطاع **النقل** خلال الربع محل الدراسة إيجابيا؛ حيث تجاوز **المستوى المحاييد** 8 نقاط، ليحقق نتائج أفضل مقارنة بالربعين السابق والمناظر، ويرجع هذا التحسن إلى زيادة حركتي الواردات والصادرات نتيجة لاستقرار الأوضاع الجيوسياسية الإقليمية لاسيما عودة الانضباط النسبي للملاحة في البحر الأحمر مما شجع المستوردين على تكثيف عمليات الاستيراد لتغطية احتياجاتهم خلال هذه الفترة. كما ساهم تحسن أداء الاقتصاد المصري بوجه عام في تعزيز نشاط القطاع، بالإضافة إلى الأثر غير المباشر لانتعاش قطاعات التشييد والبناء، والسياحة، والصناعات التحويلية والذي لعب دورا في تحسن القطاع

- استمر قطاع **الاتصالات** في مسار التعافي خلال الربع محل الدراسة، ولكن بوتيرة أبطأ نسبيا من الربعين السابق والمناظر؛ حيث تجاوز **المستوى المحاييد** 13 نقطة؛ وهي قيمة إيجابية ولكن أدنى من الربعين السابق والمناظر، ويُعزى السبب في ذلك إلى استمرار النمو في الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات، مع مواصلة الدولة التوسع في مشروعات البنية التحتية الرقمية، وتطوير مرافق السكة الحديد، وتطوير شبكات الاتصالات، خاصة بعد حادث سنترال رمسيس، واستمرار أعمال الصيانة مع زيادة مشتركي خدمات الهاتف المحمول. وزيادة المناقصات الحكومية في هذا المجال، كما أن تزايد الطلب على البرامج التعليمية

والتدريبية والتعاقدات الجديدة مع الشركات لتقديم خدمات المحاسبة، مثل إعداد التقارير المالية والضريبية، وفتح أسواق جديدة والتعاقد مع شركات خارجية لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات وتقديم الطول الذكية لتقديم تدريبات معتمدة على التقنيات الحديثة، كل ذلك ساهم في تنشيط القطاع.

- استمر قطاع **الخدمات المالية** في مسار التعافي؛ حيث سجل 17 نقطة فوق **المستوى المحايد** بأداء أفضل من الربع السابق بـ 5 نقاط، وبنفس قيم الربع المناظر. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات التداول نتيجة استمرار سياسات التيسير النقدي من خلال تخفيض أسعار الفائدة، بالإضافة إلى إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية على تعاملات البورصة لتشجيع الاستثمار في سوق المال. كما حصل السوق على دفعة قوية خلال الربع الحالي مدفوعا بارتفاع السيولة وتحسن البيئة الاقتصادية وثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري وارتفاع التصنيف الائتماني لمصر.

كما تجاوز مؤشر التوقعات **لكافة القطاعات المستوى المحايد** مما يعكس حالة من التفاؤل العام لدى مجتمع الأعمال إزاء الأداء في الربع القادم؛ وحقق **مؤشر التوقعات لقطاع الاتصالات** أفضل قيم بين القطاعات. وفيما يلي تحليل لتوقعات القطاعات الاقتصادية بشأن الأداء خلال الربع القادم وفقا لآراء العينة، ومقارنة بالربعين السابق والمناظر:



المصدر: نتائج الاستبيان

- تجاوز **مؤشر التوقعات لقطاع الصناعات التحويلية المستوى المحايد** بـ 8 نقاط مسجلا أداء أفضل مقارنة بالربعين السابق والمناظر، ويرجع هذا التحسن إلى التوقعات باستمرار ارتفاع مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والتصدير خلال الربع القادم مدفوعا باستمرار الإصلاحات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الضريبية والجمركية، إلى جانب استقرار سعر الصرف، والتيسير النقدي، والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الجديدة في ظل الهدوء النسبي في البحر الأحمر؛ الأمر الذي أدى إلى تسريع الشحن والطلبات والالتزام بالمواعيد المحددة مع تطور الإجراءات والخدمات في الموانئ. ومن المتوقع أن تنعكس العروض الموسمية القوية، مثل "الجمعة البيضاء" و"عيد كارفور" في ارتفاع ملموس في معدلات المبيعات. كما لعب قطاعا السياحة والتشييد والبناء دورا داعما في انتعاش الصناعات التحويلية، نظرا لزيادة الطلب على مدخلاتهما الصناعية، وهو ما يعزز التفاؤل بأداء قوي للقطاع خلال الفترة المقبلة.
- تجاوزت التوقعات **لقطاع التشييد والبناء المستوى المحايد** بـ 7 نقاط بأداء أفضل من الربع السابق بـ 3 نقاط، وأدنى من الربع المناظر بنقطتين؛ ويرجع ذلك إلى استمرار تنفيذ قانون التصالحات، والتوقعات بانخفاض أسعار الفائدة في البنوك، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع العقارات، وزيادة المبيعات المتوقعة خلال الفترة القادمة، بالإضافة إلى مشروعات الدولة في البنية التحتية والإسكان الاجتماعي.
- جاءت التوقعات **لقطاع السياحة** متفائلة بقيم تجاوزت **المستوى المحايد** بـ 7 نقاط، بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع هذا الارتفاع إلى التوقعات باستمرار نشاط حركة السياحة، خاصة السياحة الداخلية، وزيادة أعياد السائحين الوافدين من الدول العربية والأجنبية، تزامنا مع افتتاح المتحف المصري الكبير الذي من المتوقع أن يصبح وجهة رئيسية لعشاق الحضارة



المصرية، كما ساهم استقرار الأوضاع السياسية والإيجابيات المترتبة عليه في تعزيز الثقة بالسياحة المصرية، ما يدعم استمرار انتعاش القطاع خلال الفترة المقبلة.

- تجاوزت التوقعات **لقطاع النقل المستوى المحايد** بـ 9 نقاط بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر؛ ويرجع ذلك إلى استمرار النمو في حركة الواردات نتيجة حالة الهدوء التي تشهدها المنطقة بعد توقف الحرب، بالإضافة إلى تخفيض رسوم قناة السويس لتشجيع مرور السفن، والإصلاحات الجمركية التي أولتها الحكومة اهتماما، وقد أسهم تحسن أداء باقي القطاعات الاقتصادية في تعزيز ارتفاع نشاط القطاع.
- سجل مؤشر التوقعات **لقطاع الاتصالات** أفضل أداء بين جميع القطاعات؛ حيث تجاوز **المستوى المحايد** بـ 11 نقطة بقيم أقل من الربع السابق بنقطتين ولكنها أفضل من الربع المناظر بـ 6 نقاط. ويرجع ذلك إلى توقعات باستمرار تصدير الخدمات إلى الأسواق الخارجية، والاستمرار في تطوير البنية التحتية والمرافق مع التوسعات في المدن الجديدة وزيادة أعداد مكاتب البريد واحتياجها للمزيد من خدمات تكنولوجيا المعلومات، وزيادة الطلب على منتجات تكنولوجيا المعلومات لجميع القطاعات .
- سجل مؤشر التوقعات **لقطاع الخدمات المالية** قيما أعلى من المستوى المحايد بـ 7 نقاط بأداء مماثل لقيم الربع السابق وأقل من الربع المناظر بنقطتين؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى الثقة لدى المستثمرين في ظل تحسن بيئة الأعمال واستمرار الإصلاحات الاقتصادية، وعزم الحكومة على طرح شركات جديدة في البورصة الأمر الذي من المتوقع أن يسهم في تعزيز معدلات التداول، مع توقعات بارتفاع تدفقات رؤوس الأموال الساخنة نحو السوق بشكل كبير خلال الفترة المقبلة (الشكل 1-6).



## ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

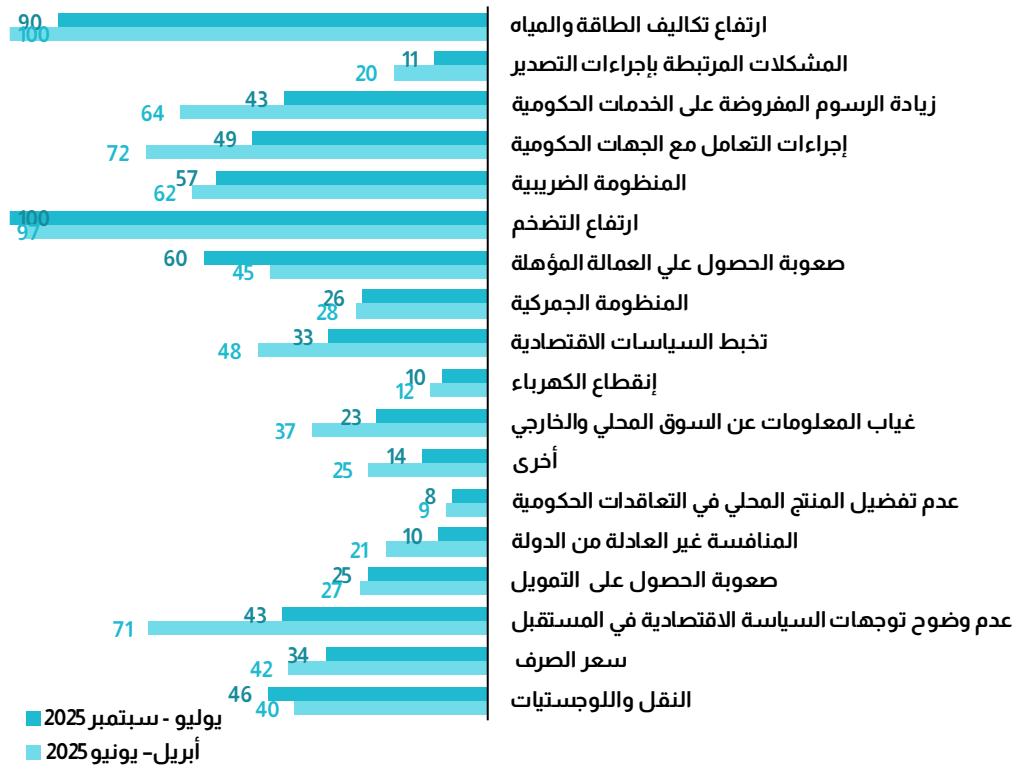
### 1-2 المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

ارتفاع التضخم وتكاليف الطاقة والمياه تتصدر قائمة المعوقات التي واجهت كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة

تفاقمت المعوقات المتعلقة بصعوبة الحصول على العمالة المؤهلة خلال الربع الحالي، بينما تراجعت المعوقات المرتبطة بعدم وضوح توجهات السياسة الاقتصادية المستقبلية، مع تحسن طفيف في المنظومة الضريبية والجمركية. ويوضح الشكل 1-2، أبرز المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (يوليو - سبتمبر 2025)، مرتبة حسب درجة شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

قفزت التحديات المرتبطة بارتفاع معدلات **التضخم** لتتصدر قائمة المعوقات التي واجهت **كافة الشركات** خلال الربع محل الدراسة لما تسببه من معاناة لمجتمع الأعمال على جانبي العرض والطلب، بالإضافة إلى المطالب المستمرة من العمالة برفع الأجور ونقص السيولة النقدية اللازمة للاستثمار. واحتل **ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه** المرتبة الثانية، حيث إن الارتفاع المستمر في أسعارها يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، خاصة للأنشطة كثيفة استهلاك الطاقة والمياه، والأنشطة الإنتاجية بوجه عام، مما يمثل عبئاً إضافياً على الشركات.

وجاءت **صعوبة الحصول على العمالة المؤهلة** في المرتبة الثالثة مما يزيد من نفقات الشركات على التدريب والتأهيل نتيجة الفجوة بين مخرجات منظومة التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل. وتأتي مشكلات **المنظومة الضريبية** في المرتبة الرابعة وتشمل تعدد الجهات الضريبية وإجراءات الفحص الضريبي للسنوات السابقة واحدة مما يعد من أهم التحديات التي تواجه مجتمع الأعمال. وأخيراً، جاءت تحديات **إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية** في المرتبة الخامسة؛ حيث يتسبب بطء الإجراءات، والروتين، وتعامل بعض الموظفين، بالإضافة إلى تعدد موظفي الضبطية القضائية في معظم الجهات الحكومية، في خلق مجال للفساد والمصروفات غير الرسمية مما يزيد معاناة مجتمع الأعمال.



الشكل 1-2:  
المعوقات  
التي واجهت  
مجتمع  
الأعمال  
خلال الربع  
محل  
الدراسة  
(مؤشر  
مطبع لشدة  
المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقاً محدداً ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق.

## 1-1-2 المعوقات وفقا لحجم الشركات

تصدر ارتفاع معدلات التضخم و تكاليف الطاقة والمياه قائمة المعوقات التي واجهت كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة، إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات أكبر فيما يتعلق بالمنظومة الضريبية وصعوبة الحصول على العمالة المؤهلة مقارنة بالشركات الكبيرة. ويوضح الشكل 2-2 أبرز المعوقات التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الربع محل الدراسة (يوليو-سبتمبر 2025)، مرتبة حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

## 2-1-2 المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

جاء ارتفاع معدلات التضخم في صدارة المعوقات التي واجهت قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والاتصالات، بينما تصدرت مشكلات المنظومة الجمركية قائمة المعوقات في قطاع النقل. واحتل ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه مقدمة المعوقات التي واجهت قطاع السياحة. وجاء عدم وجود إدارة حقيقية للأزمات في مقدمة المعوقات التي تواجه قطاع الخدمات المالية، حيث يتم البحث عن الطول بعد ظهور الأزمة، كما حدث في حالة حريق سنترال رمسيس، وعدم الالتزام ببرنامج الطرود التي سبق الإعلان عنها ويوضح الشكل (3-2) أهم المعوقات القطاعية خلال الربع محل الدراسة، مرتبة حسب شدتها وتأثيرها على كل قطاع.

الشكل 3-2:  
المعوقات  
التي واجهت  
مجتمع

الأعمال خلال  
الربع محل  
الدراسة  
وفقا للقطاع

ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه  
زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية  
إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية  
المشكلات المرتبطة بإجراءات التصدير  
المنظومة الضريبية  
صعوبة الحصول على العمالة المؤهلة  
ارتفاع التضخم  
المنظومة الجمركية  
تخبط السياسات الاقتصادية  
انقطاع الكهرباء  
غياب المعلومات عن السوق المحلي والخارجي  
أخرى  
عدم وضوح توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل  
صعوبة الحصول على التمويل  
النقل واللوجستيات  
سعر الصرف  
عدم تفضيل المنتج المحلي في التعاقدات الحكومية  
المنافسة غير العادلة من الدولة



قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية
38	93	0	100	76	94
6	20	15	20	52	51
9	47	0	25	62	56
0	0	20	0	0	17
0	83	15	50	45	62
0	93	0	43	26	72
19	100	80	98	100	100
0	37	100	0	0	28
0	10	15	15	60	37
0	0	0	0	12	14
0	7	15	18	12	31
100	0	40	0	0	2
63	7	95	8	45	40
0	67	0	20	26	22
0	43	0	33	45	55
0	13	0	3	79	38
0	3	0	0	7	11
0	7	0	5	40	6

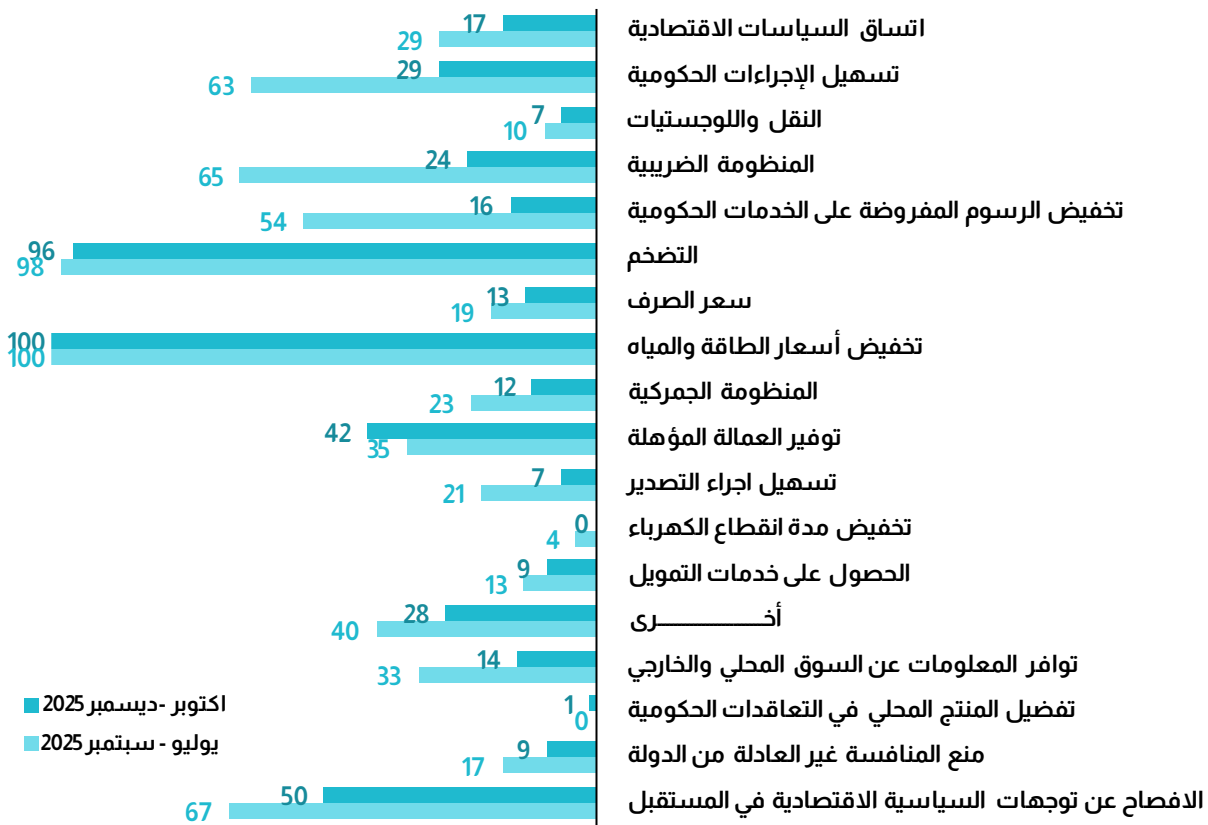
المصدر: نتائج الاستبيان.

يواجه قطاع الاتصالات أكبر عدد من التحديات مقارنة بجميع القطاعات الأخرى.

## 2-2 أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها من وجهة نظر الشركات: إعادة النظر في أسعار الطاقة والمياه والسيطرة على التضخم، وضرورة الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية المستقبلية، مع بذل جهد أكبر لحل مشكلات صعوبة الحصول على العمالة المؤهلة وتسهيل الإجراءات الحكومية

جاءت مراجعة أسعار الطاقة والمياه على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها نظرا لتكرار ارتفاعها على فترات قصيرة سنويا، وما يترتب على ذلك من ارتفاع التكاليف وتراجع في حجم الأعمال؛ يليها معالجة ارتفاع معدلات التضخم لئلا ينعكس على كافة القطاعات؛ مع ضرورة الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية المستقبلية، حتى تستطيع الشركات بناء خطط مستقبلية للمشروعات؛ يليها استمرار العمل على حل مشكلات توفير العمالة المؤهلة وتفعيل مراكز التدريب الحكومية؛ وتسهيل الإجراءات الحكومية بهدف نمو الاقتصاد (الشكل 4-2).



الشكل 4-2:  
أولويات  
تحسين مناخ  
الأعمال  
في مصر  
(مؤشر  
مطبع وفقا  
لأهمية  
الأولويات)

المصدر: نتائج الاستبيان.

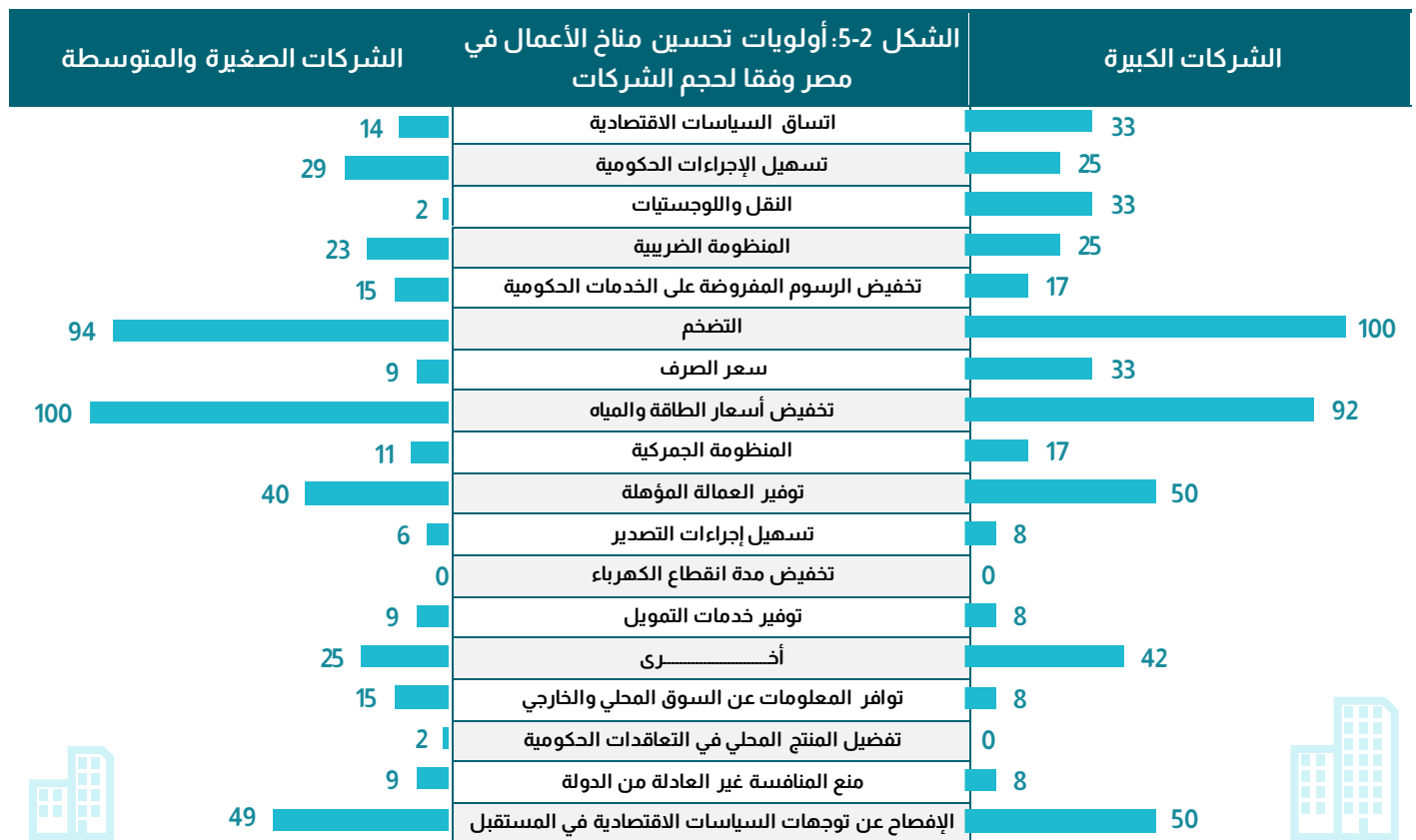
مقارنة بالربع السابق، تقدم توفير العمالة المؤهلة كأولوية خلال الربع الحالي، بينما يوجد تحسن واضح في المنظومة الضريبية والإجراءات الحكومية والإفصاح عن توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل خلال الربع الحالي.

## 1-2-2 الأولويات وفقا لأحجام الشركات

بمقارنة الأولويات وفقا لأحجام الشركات يتضح ما يلي:

تباينت الأولويات وفقا لحجم الشركات؛ حيث ترى الشركات الكبيرة أن معالجة ارتفاع معدلات التضخم يجب أن تأتي في مقدمة الأولويات، يليها مراجعة أسعار الطاقة والمياه في المرتبة الثانية، ثم توفير العمالة المؤهلة والإفصاح عن توجهات السياسة الاقتصادية المستقبلية في المرتبة الثالثة. وأشارت الشركات الكبيرة إلى ضرورة وجود إدارة حقيقية للأزمات والالتزام ببرامج الطرودات الحكومية المعلن مسبقا لقطاع الخدمات المالية.

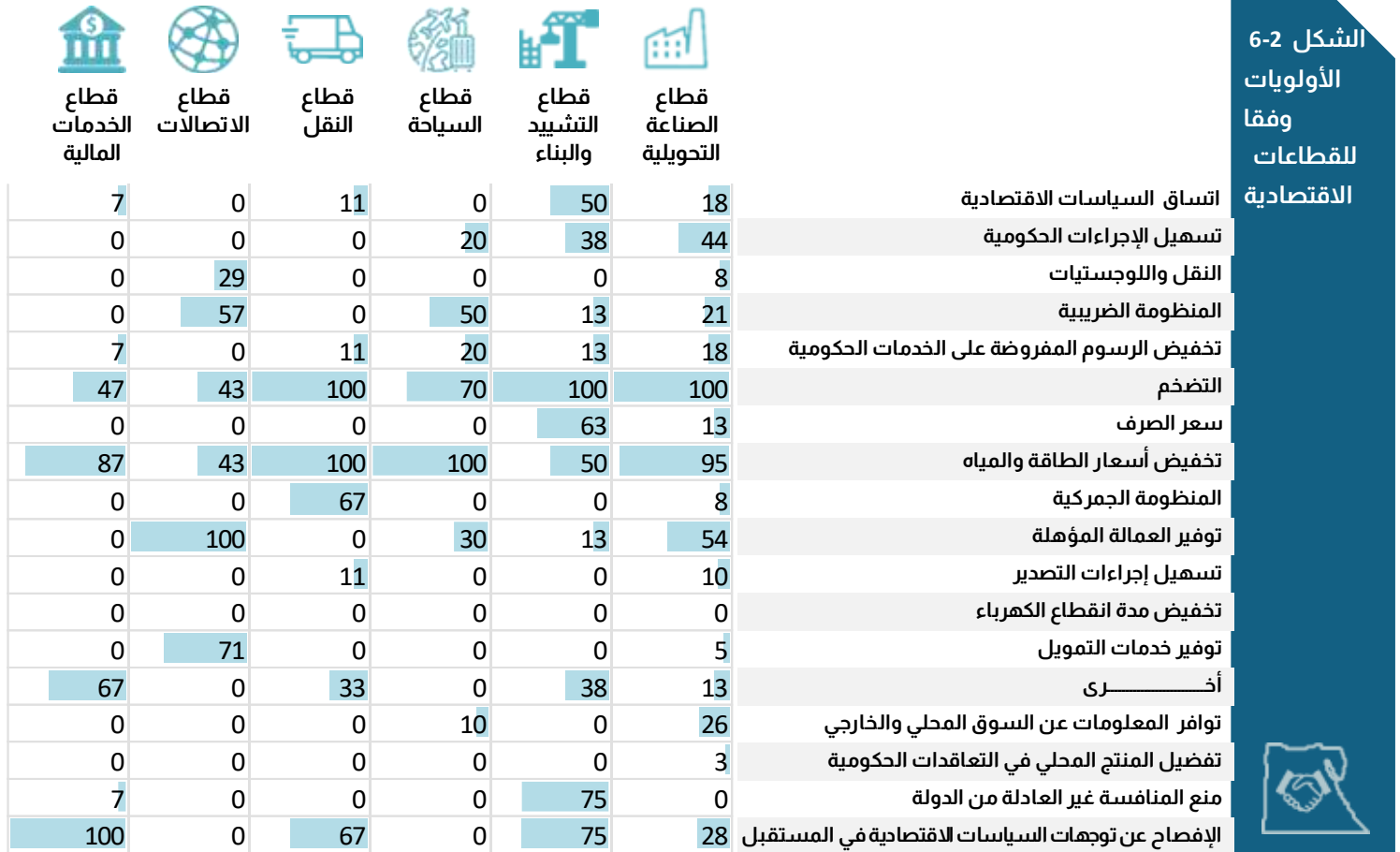
أما الشركات الصغيرة والمتوسطة فتري أن مراجعة أسعار الطاقة والمياه يجب أن تكون على رأس الأولويات يليها ضرورة معالجة الارتفاع في معدلات التضخم ثم الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل في المرتبة الثالثة، يليه معالجة مشكلات توفير العمالة المؤهلة في المرتبة الرابعة (الشكل (5-2).



المصدر: نتائج الاستبيان

## 2-2-2 الأولويات وفقاً للقطاعات الاقتصادية

أجمعت قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والنقل على أن أهم أولوياتهما هو إيجاد حلول لمعالجة ارتفاع معدلات التضخم، بينما تصدر تخفيض أسعار الطاقة والمياه أولويات قطاع السياحة إلى جانب كونه أولوية إضافية لقطاع النقل. وجاء معالجة مشكلات توفير العمالة المؤهلة كأحد أهم أولويات قطاع الاتصالات، في حين أظهرت النتائج ضرورة الإفصاح عن توجهات السياسة الاقتصادية المستقبلية كأحد أهم أولويات قطاع الخدمات المالية (الشكل 6-2).

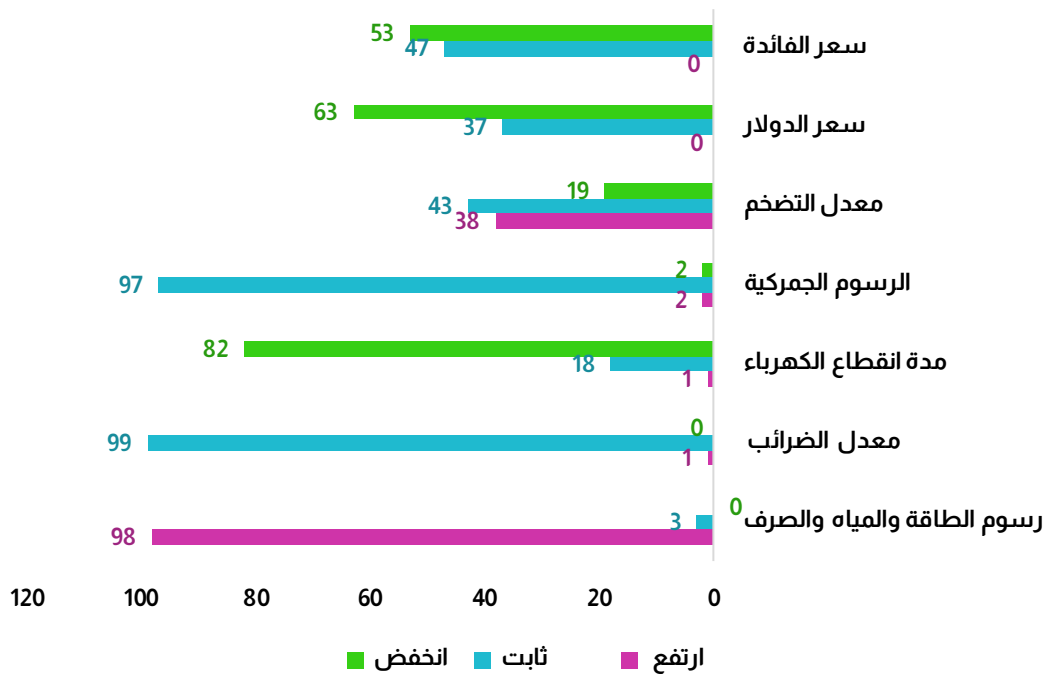


المصدر: نتائج الاستبيان.



## توقعات مجتمع الأعمال بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة الفترة القادمة

توقعت شركات العينة ارتفاع رسوم الطاقة والمياه خلال الربع القادم، إلى جانب انخفاض مدة انقطاع الكهرباء، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، مع ثبات باقي المتغيرات عند مستوياتها الحالية (الشكل 7-2).



الشكل 7-2:  
توقعات  
مجتمع  
الأعمال  
لأوجه  
التحسن  
بناء  
على رؤيته  
لتوجهات  
الحكومة  
حاليا  
(وفقا للتوزيع  
التكراري  
لشركات  
العينة)



المصدر: نتائج الاستبيان.





## ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

### 1-3 تقييم الأداء

ارتفاع كافة المؤشرات عن المستوى المحايد ومقارنة بالربع السابق لكافة الشركات  
حققت كافة الشركات في مؤشرات الإنتاج، والصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي، قيمة أعلى من  
المستوى المحايد ومن الربعين السابق والمناظر،

الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل 1-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحجم تقييم الأداء			الشركات الكبيرة	
		يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	68	
68	<div><div></div></div>	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	59	
57	<div><div></div></div>	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	63	
52	<div><div></div></div>					
		يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	63	
66	<div><div></div></div>	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	53	
54	<div><div></div></div>	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	65	
50	<div><div></div></div>					
		يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	63	
65	<div><div></div></div>	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	55	
55	<div><div></div></div>	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	57	
47	<div><div></div></div>					
		يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	68	
68	<div><div></div></div>	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	59	
57	<div><div></div></div>	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	63	
52	<div><div></div></div>					
		يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	58	
57	<div><div></div></div>	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	43	
42	<div><div></div></div>	يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	46	
43	<div><div></div></div>					

//المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

## تجاوز مؤشرا أسعار المنتجات النهائية والأجور لكافة الشركات المستوى المحايد

تجاوز مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات المستوى المحايد مما يعكس استقرار أسعار المدخلات والأجور خلال الربع محل الدراسة، مدفوعا بارتفاع مؤشر أسعار المدخلات مقارنة بالربعين السابق والمناظر. كما تجاوز مؤشر الأجور المستوى المحايد مسجلا قيم أفضل من الربع السابق، وإن ظل أدنى من الربع المناظر (الشكل 2-3).



الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل 2-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج وفقا لحجم الشركات - تقييم الأداء		الشركات الكبيرة	
52		يوليو - سبتمبر 2025	أسعار المنتجات النهائية	53	
54		أبريل - يونيو 2025		56	
63		يوليو - سبتمبر 2024		59	
47		يوليو - سبتمبر 2025	أسعار المدخلات*	47	
36		أبريل - يونيو 2025		37	
21		يوليو - سبتمبر 2024		15	
56		يوليو - سبتمبر 2025	الأجور	58	
54		أبريل - يونيو 2025		54	
61		يوليو - سبتمبر 2024		67	

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

## ارتفاع مؤشرا الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات عن المستوى المحايد مدفوعا بثبات الأداء وليس تحسنه






- على مستوى الشركات الكبيرة، سجل مؤشر الاستثمار خلال الربع محل الدراسة قيمة أعلى من المستوى المحايد بـ 4 نقاط وأعلى من الربع السابق بـ 3 نقاط، و بنفس مستوى الربع المناظر، كما سجل مؤشر التشغيل قيمة أعلى من المستوى المحايد ومن الربعين السابق والمناظر بنقطة واحدة.
- بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، سجل مؤشر الاستثمار قيمة أعلى من المستوى المحايد والربع السابق بنقطة واحدة، وأفضل من الربع المناظر بنقطتين، بينما سجل مؤشر التشغيل قيمة أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة و بنفس قيم الربع السابق، وإن كانا أفضل من الربع المناظر بـ 4 نقاط (الشكل 3-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل وفقا لحجم الشركات - تقييم الأداء			الشركات الكبيرة	
51		يوليو - سبتمبر 2025	الاستثمار	يوليو - سبتمبر 2025	54	
50		أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	51	
49		يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	54	
51		يوليو - سبتمبر 2025	التشغيل	يوليو - سبتمبر 2025	51	
51		أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	50	
47		يوليو - سبتمبر 2024		يوليو - سبتمبر 2024	50	

المصدر: نتائج الاستبيان.

## 2-3 توقعات الأداء

توقعات بارتفاع أداء كافة الشركات خلال الربع القادم عن المستوى المحايد بقيم أفضل من الربعين السابق والمناظر جاءت توقعات كافة الشركات حيال مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي خلال الربع القادم (أكتوبر - ديسمبر 2025) أعلى من المستوى المحايد، وبقيم تفوق الربعين السابق والمناظر. ويعكس ذلك توقعات باستمرار تحسن الأداء في كافة المؤشرات (الشكل 3-4).




الشكل 3-4: مؤشرات الإنتاج والمبيعات وفقا لحجم الشركات-					
الشركات الصغيرة والمتوسطة	التوقعات			الشركات الكبيرة	
<div>65</div> <div>60</div> <div>53</div>	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	73	
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	55	
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	57	
<div>66</div> <div>64</div> <div>53</div>	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	68	
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	61	
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	57	
<div>62</div> <div>53</div> <div>51</div>	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	71	
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	55	
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	56	
<div>65</div> <div>60</div> <div>53</div>	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	73	
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	55	
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	57	
<div>63</div> <div>54</div> <div>46</div>	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	75	
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	53	
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	43	

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

## توقعات لكافة الشركات بارتفاع أسعار المنتجات النهائية والأجور عن المستوى المحايد



توقعت كافة الشركات ارتفاع أسعار المنتجات النهائية والأجور خلال الربع القادم، لتتجاوز المستوى المحايد، ولتكون أعلى من قيم الربعين السابق والمناظر، مدفوعة بارتفاع أسعار المدخلات مقارنة بالربع السابق، وإن كانت أدنى من قيم الربع المناظر كما يُتوقع ارتفاع أسعار الطاقة مما سيؤثر على تكاليف الإنتاج، لذا هناك توقعات بارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية نتيجة تزايد ضغوط التكلفة، وانخفاض مؤشر المدخلات (الشكل 3-5).

الشكل 3-5: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج وفقا لحجم الشركات - التوقعات				
الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة
<div>67</div> <div>55</div> <div>61</div>	أكتوبر - ديسمبر 2025	<div>أسعار المنتجات النهائية</div> 	أكتوبر - ديسمبر 2025	62
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	52
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	59
<div>26</div> <div>41</div> <div>22</div>	أكتوبر - ديسمبر 2025	<div>أسعار المدخلات*</div> 	أكتوبر - ديسمبر 2025	35
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	45
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	29
<div>53</div> <div>52</div> <div>52</div>	أكتوبر - ديسمبر 2025	<div>الأجور</div> 	أكتوبر - ديسمبر 2025	55
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	52
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	50

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بثبات مؤشر الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات عند نفس مستوياتها في الربعين السابق والمناظر (الشكل 3-6).

الشكل 3-6: مؤشرات الاستثمار والتشغيل وفقا لحجم الشركات - التوقعات				
الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة
<div>51</div> <div>51</div> <div>50</div>	أكتوبر - ديسمبر 2025	<div>الاستثمار</div> 	أكتوبر - ديسمبر 2025	51
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	51
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	51
<div>51</div> <div>51</div> <div>51</div>	أكتوبر - ديسمبر 2025	<div>التشغيل</div> 	أكتوبر - ديسمبر 2025	52
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	51
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	51

المصدر: نتائج الاستبيان.

جدول م1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو - أغسطس - سبتمبر 2025)<sup>1</sup>

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع الخدمات المالية		
	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أقل	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أقل	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أقل
النشاط الاقتصادي									
الإنتاج	37	13	63	21	71	7	54	90	10
المبيعات المحلية	39	16	58	29	71	0	58	100	0
المواد	48	15	62	-	-	-	50	50	0
المخزون	20	40	57	-	-	-	-	-	-
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	50	13	63	21	71	7	54	90	10
الأسعار									
أسعار المنتجات المالية	15	80	53	0	100	0	50	20	80
أسعار المدخلات الوسيطة	18	80	45	0	100	0	50	0	100
مستوى الأجور	35	65	61	0	86	14	54	0	100
المدخلات الأساسية									
الاستثمار	5	95	51	0	100	0	50	0	100
التشغيل	5	92	3	7	93	0	48	20	80

## ملحق الجداول

جدول م2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 2025)<sup>1</sup>

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع الخدمات المالية		
	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أقل	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أقل	مؤشر <sup>2</sup>	نسبة مئوية	أقل
النشاط الاقتصادي									
الإنتاج	52	7	66	50	43	7	56	80	31
المبيعات المحلية	52	7	66	43	43	14	80	25	31
المواد	52	44	67	-	-	-	60	0	-
المخزون	4	47	65	-	-	-	-	-	-
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	52	7	66	50	43	7	80	25	31
الأسعار									
أسعار المنتجات المالية	60	32	8	70	64	36	50	0	100
أسعار المدخلات الوسيطة	67	27	26	64	36	0	50	0	-
مستوى الأجور	20	80	56	29	71	0	50	0	100
المدخلات الأساسية									
الاستثمار	3	97	51	0	100	0	50	0	100
التشغيل	7	93	0	14	86	0	50	6	94

1 تمثل الرقم نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، أعلى، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب .  
2 مساهم المتوسط المؤشرات المتغيرات، للتأثير على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

## ملحق الجداول

الجدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات، وفقا لحجمها (يوليو - أغسطس - سبتمبر 2025)

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة			
	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر <sup>2</sup>	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر <sup>2</sup>
النشاط الاقتصادي								
الإنتاج	57	35	8	68	59	27	14	68
المبيعات المحلية	54	37	10	66	50	36	14	63
الصادرات	50	41	9	65	50	33	17	63
المخزون	19	42	39	57	22	33	44	58
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	57	35	8	68	59	27	14	68
الأسعار								
أسعار المنتجات النهائية	9	89	2	52	14	82	5	53
أسعار المدخلات الوسيطة	13	86	1	47	12	88	0	47
مستوى الأجور	21	79	0	56	27	73	0	58
المدخلات الأساسية								
الاستثمار	3	97	0	51	14	86	0	54
التشغيل	6	91	3	51	9	86	5	51

الجدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة، وفقا لحجمها (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 2025)

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة			
	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر <sup>2</sup>	أعلى	ثابت	أقل	مؤشر <sup>2</sup>
النشاط الاقتصادي								
الإنتاج	52	39	9	65	64	36	0	73
المبيعات المحلية	53	38	10	66	55	41	5	68
الصادرات	41	55	5	62	58	42	0	71
المخزون	6	50	44	63	0	33	67	75
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	52	39	9	65	64	36	0	73
الأسعار								
أسعار المنتجات النهائية	53	43	4	67	41	55	5	62
أسعار المدخلات الوسيطة	67	28	6	26	47	53	0	35
مستوى الأجور	12	88	0	53	18	82	0	55
المدخلات الأساسية								
الاستثمار	2	98	0	51	5	95	0	51
التشغيل	5	95	0	51	9	91	0	52

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.  
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.